

في ندوة جمعية الشفافية بعنوان « دور المواطن في الإبلاغ عن الفساد »

الشهاب: الحرب شرسة على الإصلاح.. والقضاء على الفساد ليس سهلا

الخطوات الحكومية تحتاج إلى دعم شعبي.. وعلى المجلس التصديق على قانونها

كتب فارس العبدان

أكد وزير العدل والشؤون القانونية جمال الشهاب، أن القضاء على الفساد، ليس بالأمر السهل، ويحتاج إلى وقت طويل، نظرا إلى وجود الكثير من المفسدين، الذين يحاربون بكل ما لديهم للخطوات الإصلاحية الجادة في محاربته.

وقال في الندوة التي نظمتها جمعية الشفافية مساء أمس الأول « كانت بعنوان » دور المواطن في الإبلاغ عن الفساد « على ضرورة الضغط على شواab المجلس، للتصويت لصالح مرسوم مكافحة الفساد، الذي أصدرته الحكومة قبل أسابيع معدودة، مؤكدا أن القضاء على الفساد من خلال محاربته تحتاج إلى إرادة حقيقية وجادة من قبل الجميع، واستنكر التصاريح التي خرجت، وتلقف إصدار مرسوم مكافحة الفساد، وتدعي أن القانون يحتوي على كثيرا من النواقص في بعض جوانبه، وأنه يعطي الحق المطلق لوزير العدل أو من يكلفه في مساعدة الوزراء والمسؤولين، مؤكدا أن إصدار المرسوم خلال الوقت الراهن ضرورة ملحة من أجل الكويت.

من جهته، قال رئيس جمعية الشفافية صلاح الغزالي «أعضاء الجمعية يحتفلون هذه الأيام، بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة الفساد، المصادف 9 ديسمبر، والسعادة شديدا عليهم، بعدما تحقق الإنجاز الذي حلموا به على مدار سنين طويلة، وهو صدور قانون هيئة مكافحة الفساد.

إرساء الشفافية وحماية أجهزة الدولة من الرشوة وسوء استخدام السلطة أبرز إنجازات القانون

وتابع: منذ إنشاء جمعية الشفافية في 2005 وهي تسعى من خلال أعضائها في دعم إصدار منظومة تشريعية متخصصة في مكافحة الفساد في البلاد، قد أنت بثمارها في يوم 19 نوفمبر الماضي، حينما أصدرت الحكومة مرسوما بقانون رقم 24 بإنشاء الهيئة العامة لمكافحة

وبين أن قانون إنشاء الهيئة شمل على بنود مهمة كثيرة، كإرساء الشفافية والنزاهة والعمل على مكافحة الفساد وملاحقة

مرتكبيه، وحماية أجهزة الدولة من الرشوة والمشاركة بالفلو وسوء استخدام السلطة، مع وضع أحكام خاصة للكشف عن

الذمة المالية والتي تشمل أعضاء السلطين التشريعية والتنفيذية، مع القياديين والمسؤولين، متعنيا أن يصادق مجلس الأمة على

مرسوم إنشاء الهيئة، والذي لصاحبت الكويت إصداره منذ سنين طويلة، بدوره، أكد رئيس شعبة في

النيابة العامة رجب الرجب، أن الفساد في مختلف بلدان العالم له أنواع وأشكال كثيرة، من أبرزها الفساد المالي والإداري، مشيرا إلى أن المعيار الأول في قياس تقدم الدول، هو درجة انتشار الفساد في أروقة أجهزتها الرسمية.

وقال: أن الفساد الإداري في الأجهزة الرسمية، يأتي على ثلاث

الفريج: ما تعانيه الكويت على مدار السنين الماضية نتيجة طبيعية لانعدام احترام القانون

مرسوم إنشاء الهيئة، والذي لصاحبت الكويت إصداره منذ سنين طويلة، بدوره، أكد رئيس شعبة في

الذمة المالية والتي تشمل أعضاء السلطين التشريعية والتنفيذية، مع القياديين والمسؤولين، متعنيا أن يصادق مجلس الأمة على

مرتكبيه، وحماية أجهزة الدولة من الرشوة والمشاركة بالفلو وسوء استخدام السلطة، مع وضع أحكام خاصة للكشف عن

وبين أن قانون إنشاء الهيئة شمل على بنود مهمة كثيرة، كإرساء الشفافية والنزاهة والعمل على مكافحة الفساد وملاحقة

«الديوان» و«كونا» ناقشا تقرير تقييم كفاءة وفاعلية أداء الوكالة

مبارك الدعيج: لمسنا تعاوناً مثمراً من « المحاسبة » واستفدنا من ملاحظاته الدقيقة



الدعيج مجتمعاً مع وكيل ديوان المحاسبة

بحث وكيل ديوان المحاسبة بالاتاتية اسماعيل علي الغانم مع رئيس مجلس الادارة والمدير العام لوكالة الاتباء الكويتية «كونا» الشيخ مبارك الدعيج أسس تقرير تقييم كفاءة وفاعلية أداء الوكالة، ونقل بيان صحفي صادر عن ديوان المحاسبة عن الغانم تقديره للمسؤولين في «كونا» على تعاونهم مع فريق تدقيق ديوان المحاسبة لأداء المهمة بأكمل وجه مضيفا أن التقرير موجه للوكالة بهدف زيادة كفاءة اجراءات العمل وصولا للتميز في الأداء.

وأعرب الغانم عن أمله في استمرار هذا التعاون المحاسبية ووكالة الاتباء الكويتية، من جهته أشاد الشيخ مبارك الدعيج الصباح بالتعاون المميز والبناء الذي لسمته الوكالة من ديوان المحاسبة وفريق العمل المكلف بإنجاز المهمة وهو ما كان له اثر ايجابي في رفع كفاءة وفاعلية الاداء بالوكالة.

وأعرب عن شكره لأعضاء فريق ديوان المحاسبة على الجهود المخلصة والتعاون المتميز والتوجيهات والملاحظات الدقيقة

فريق التدقيق لأداء المهمة بأكمله وجه وتوفير كل البيانات الخاصة بتنفيذ المهمة.

وأشار الدكتور الغباري إلى اختلاف طبيعة ومنهجية رقابة الاداء عن الرقابة المالية حيث أن تقارير رقابة الاداء تهدف إلى تحسين أداء العمليات والارتقاء بمستوى الاداء في حين تركز

التي تضمنها التقرير معربا عن أمله في استمرار هذا التعاون الابجاسي في الاعوام المقبلة بما يحقق اهداف ومصلحة الكويت في هذه المرحلة المهمة.

من جانبته قال المشرف على وحدة الرقابة على الاداء في ديوان المحاسبة الدكتور ايمن الغباري أن المسؤولين في الوكالة تعاونوا مع

الرقابة المالية على محاسبة المسؤولية، وذكر البيان أن الاجتماع تضمن مناقشة النتائج والتوصيات الواردة في الاصدار الأول ومنها نتائج تقييم كفاءة أداء

تتم الرقابة الإدارية والأنشطة التشغيلية بالوحدات التنظيمية لـ«كونا» في المجال الاخباري والإعلامي لرفع وتطوير مستوى

الاداء بمختلف المراكز والإدارات وبحث وضع آلية لمواجهة المعوقات التي تواجه عمل مراسلي «كونا» وزيادة الإيرادات الذاتية للوكالة والمسائل الكفيلة بزيادة عدد المشتركين بالخدمات الاخبارية والإعلامية المقدمة بالوكالة، كما تم بحث مقترحات تنفيذ المشاريع المدرجة بالخطة الاستراتيجية «2010-2014» لتطوير الخدمات الإعلامية المقدمة في «كونا» ومدى تنفيذ الخطة السنوية فيما يتعلق بإيرادات ومصروفات الوكالة عن السنة المالية 2010/2011.

وذكر البيان انه تم الاتفاق على ما جاء في الاصدار الأول من نتائج وتوصيات وما تضمنه رد الوكالة على أن يتم متابعة ما تحقق من النتائج والتوصيات مستقبلا.

وأضاف أن الاجتماع حضره ايضا من ديوان المحاسبة المدقق الرئيسي رئيس فريق التدقيق محسن الجاويش والمدقق مساعد طلال الوهيب والمدقق مساعد الإء الماجد ومن جانب «كونا» رئيس التحرير بالاتاتية سعد العجمي ومدير إدارة الشؤون المالية عبد الحميد ملك.

المضف: مجلس إدارة « التسليف والادخار» وافق على تغيير المسمى إلى « بنك الائتمان الإسكاني »

التي اقترحتها البنك بشأن تطبيق قانون المواة فيما يخص توفير السكن الملائم للمرأة الكويتية تمهيدا لعرضها على مجلس الوزراء للبت فيها واتخاذ قرار بشأنها. وأشار المضف بأنه لتحقيق الاستقرار لمؤلفي بنك التسليف والادخار لمواجهة طلبات الافراض المتنوعة وافق مجلس الادارة في اجتماعه على رفع كوارر المواطنين بعد اعتماده من مجلس الخدمة المدنية إضافة إلى اعتماد لائحة نظام شؤون الموظفين الجديدة بالبنك و رفعها لجلس الخدمة المدنية لاعطاء الموظفين مزيدا من الحوافز وذلك لرفع معنوياتهم التي تساع على تقديم خدمة افضل للمواطنين وهو متصوب اليه الإدارة.

والتمهيد على المراجعين من المواطنين وواضح أن اجتماع مجلس الادارة وافق ايضا على تعديل لائحة الافراض بالبنك وتمت مناقشتها تمهيدا لاعتمادها حيث تضمنت هذه اللائحة تدليل كل العمليات التي تواجه المواطنين عند تقديمهم لطلبات الافراض، وذكر أن مجلس الادارة وافق ايضا على تجديد وصيانة المبني الرئيسي والفروع لمواجهة تزايد الطلبات الخاصة بالافراض وتنوعها والتمهيد على المواطنين بزيادة عدد الموظفين و مراعاة ذلك أثناء تجديد وصيانة مبني البنك وفروعه لمواجهة متطلبات المواطنين المقترضين. وقال أن مجلس الادارة وافق ايضا على عرض البدائل الاستثمارية

قال المدير العام لبنك التسليف والادخار صلاح المضف أن مجلس إدارة البنك «العشرين» وافق على تعديل اسم البنك ليصبح بنك الائتمان الاسكاني ليتماشى مع نشاط البنك لاسيما أن مجلس الوزراء اوقف نشاط البنك الادخاري قبل 20 عاما، وأضاف المضف لـ «كونا» أمس أن تعديل اسم البنك الذي تم في جلسة عقدها في 20 نوفمبر الماضي يأتي بعد موافقات مجلس الوزراء بالتفكير أن يصدر المسمى الجديد بقانون مبيانا أن البنك شهد نقلة نوعية في تقديم الخدمات سواء على مستوى خدمة المواطنين أو على مستوى رفع الروح المعنوية لموظفيه لتقديم افضل الخدمات

من جانبه قال مدير منطقة الصباح الطبية الدكتور عادل العصفور أن تكلفة مشروع إعادة تأهيل الجناح الصابع بمستشفى الولادة بلغت 120 ألف دينار على مساحة اجمالية بلغت 472 مترا مربعا ويتكون من عدد تسع غرف خصوصية وغرفة واحدة للعزل وغرفة أخرى للأطفال حديثي الولادة.

وأوضح أن المشروعات التي تفتتح تعتبر استكمالاً للإنجازات التي حققتها الكويت في مجال صحة الأمومة مبينا أن مظلة الرعاية الصحية لاكومة تمتد بدءا من عيادات رعاية الأمومة بمراكز الرعاية الصحية الأولية مروراً بإقسام النساء والتوليد ورعاية الأمومة في المستشفيات العامة

وزارة العدل تنشئ مكاتب للتنسيق الإداري والمتابعة بعدة قطاعات فيها

أصدر وزير العدل والشؤون القانونية جمال الشهاب قرارا بإنشاء مكاتب للتنسيق الإداري والمتابعة في قطاعات الشؤون القانونية والخبرة والتحكيم وقصر العدل لمتابعة تنفيذ القرارات والتعاميم والتوصيات الصادرة عن رؤساء القطاعات في الإدارات التابعة لهم. وقال بيان صادر عن الوزارة أن هذه المكاتب تتولى اعداد التقارير الدورية الخاصة وعرضها على رئيس كل قطاع والتنسيق مع القطاعات الأخرى والإدارة العليا بالوزارة في كل ما يتعلق بالموضوعات المشتركة وأجراء الاتصالات الداخلية والخارجية لمتابعة انجاز الموضوعات المتعلقة بسير العمل في كل قطاع.

وذكر أن هذه المكاتب تتولى أيضا متابعة ما ينشر في وسائل الاعلام واعداد الردود اللازمة وتوفير احتياجات المكاتب الإدارية وتنظيمها.